

هجرة فقهاء المغرب الأوسط الاضطرابية خلال القرنين (7-9هـ/13-15م)

- قراءة في الدوافع والمسارات -

The Forced Migration of Jurists in the Central Maghreb during the 7th-9th/13th-15th Centuries**- A Reading of Motives and Trajectories -**

1- صلاح الدين سعيدي *، مخبر تاريخ الإنسان والعمران والتراث في منطقة حوض الشلف جامعة

حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)،

sa.saidi@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2026 /06/13

تاريخ القبول: 2026 /06/10

تاريخ الاستلام: 2026 /04/10

ملخص:

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على ظاهرة الهجرة الاضطرابية لفقهاء المغرب الأوسط خلال القرنين (7-9هـ/13-15م) وهي واحدة من أكثر الفترات التي عرفت اشتداد الأزمات الأمنية المختلفة منها ما كان للإنسان يد فيها كالحروب والحصارات، ومنها ما كان خارجاً عن إرادة الإنسان كالتقلبات المناخية وبروز الجوائح والأوبئة وغيرها والتي تفاعلت مع بعضها البعض لتأثر بشكل سلبي على فئات المجتمع المختلفة وعلى رأسها فئة الفقهاء التي لم يصبح بمقدورها تحمل تبعاتها، إضافة إلى ما تعرضت له هاته الفئة النخبوية من محن ومضايقات عجلت برحيلهم الاضطرابي بحثاً عن مستقر جديد يضمن لهم الأمن والاستقرار وتجنب التهديدات الواقعة على حياتهم وممتلكاتهم ، ويوفر لهم الجو المناسب للقيام بنشاطهم العلمي والدعوي على أكمل وجه.

كلمات مفتاحية: المغرب الأوسط، الفقهاء، الهجرة الاضطرابية، الأمن.

*- سعيدي صلاح الدين

Abstract:

This paper explores the phenomenon of forced migration among jurists of the Central Maghreb during the seventh to ninth centuries AH (thirteenth to fifteenth centuries CE), a period marked by escalating security crises resulting from both human factors, such as wars, political conflicts, and sieges, and natural factors, including climatic fluctuations and epidemic outbreaks. The interaction of these crises had profound negative consequences on society, particularly on the juristic class, which faced growing instability, persecution, and pressure. Consequently, many jurists were compelled to migrate in search of safer environments that ensured security and stability and allowed them to continue their scholarly and religious activities under more favorable conditions.

Keywords: Central Maghreb; jurists; forced migration; security.

● مقدمة

شهد المغرب الأوسط خلال القرنين (7-9هـ/13-15م)، تهديدات أمنية بالغة الخطورة ناجمة أساساً عن اشتداد الصراع السياسي العسكري بين مختلف القوى المحلية والكيانات السياسية الإقليمية، وقد زاد الوضع سوءاً ما أصاب المنطقة من كوارث طبيعية قاسية وبروز للجوائح والأوبئة الفتاكة، والتي تسببت بلا شك في وقوع المجاعات وارتفاع معدلات الوفيات وشيوع أعمال الإجرام ونهب الممتلكات، وهي كلها ظروف خلقت بيئة غير مستقرة أثرت سلباً على فئات المجتمع المختلفة التي لم يصبح بمقدورها تحمل عبء هذه الأزمات.

ولم يكن الفقهاء بمعزل عن هذه التهديدات بل كانوا من بين الفئات الأكثر تأثراً بهذه الأوضاع، التي زاد من حدتها ما وقع بهيم من محن متعلقة - في الكثير من الأحيان - بعلاقتهم المتوترة مع الحكام والسلطين، الذين ضيقوا عليهم وانزلوا بهم أصناف من الظلم والتنكيل، ما عجل برحيلهم الاضطرابي في محاولة منهم للبحث عن مستقر آمن يضمن سلامتهم وحماية ممتلكاتهم، ويحفظ لهم مكانتهم ويوفر لهم الجو المناسب للقيام بنشاطهم العلمي والفقيهي على أكمل وجه.

وعليه يتبادر الى الأذهان طرح مجموعة من التساؤلات حول الظروف والسياقات التاريخية التي أحاطت بهذه الهجرات؟ وكيف تفاعلت الضغوط الأمنية مع المحن الشخصية للفقهاء لتنتج ظاهرة الهجرة الاضطرارية في المغرب الأوسط خلال القرنين (7-9هـ / 13-15م)؟ وإلى أي مدى تأثرت الحركة العلمية والفكرية بهجرة هذه النخب الفقهية؟

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل الأمنية والسياسية والطبيعية التي أسهمت في بروز ظاهرة الهجرة الاضطرارية لفقهاء المغرب الأوسط خلال القرنين (7-9هـ / 13-15م)، وإبراز طبيعة المحن والضغوط التي تعرضوا لها، ولا سيما تلك المرتبطة بعلاقاتهم بالسلطة السياسية، مع بيان انعكاسات هذه الهجرات على مكانة الفقهاء ودورهم العلمي والفقي. كما تسعى الدراسة إلى تقويم أثر هجرة هذه النخب العلمية في دينامية الحركة الفكرية وانتقال المعرفة داخل المجال المغربي وخارجه.

تعتمد الدراسة في تحقيق هذه الأهداف على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع الوقائع والأحداث في سياقاتها الزمنية والسياسية والاجتماعية، وتحليل النصوص والمصادر التاريخية والفقهية المعاصرة للفترة المدروسة، مع الاستفادة من المنهج الوصفي المقارن عند الاقتضاء، قصد إبراز أوجه التشابه والاختلاف في تجارب الهجرة الاضطرارية بين الفقهاء، وربطها بمختلف التحولات الأمنية التي عرفها المغرب الأوسط آنذاك.

1. مفهوم الهجرة الاضطرارية ومدلولاتها اللغوية والشرعية.

ورد مصطلح الهجرة في معجم المعاني الجامع على أنه مصدر الفعل هَاجَرَ، وجمعها هِجْرَات، وهي خروج الفرد من أرض وانتقاله إلى أرض أخرى بهدف الحصول على الأمان والرزق، أو هي انتقال المرء من بلدٍ إلى بلدٍ آخر ليعيش فيه بصفةٍ دائمة¹، وجاء في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل، وهي كذلك الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من بادية إلى المدن². ويشير قاموس المورد أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى آخر³، وقد أكد الفيروزآبادي على نفس المعنى بقوله الهجرة: "بالكسر والضم هي مطلق الخروج من أرض إلى أرض أخرى"

1- الشرفاوي أحمد إقبال، معجم المعاجم، ط2، دار الغرب الإسلامي، تونس العاصمة، 1993م، ص321.

2- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، تحقيق ليازي وجماعة من اللغويين، جز15، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ص24.

3- البعلبكي منير، قاموس المورد انجليزي-عربي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2000م، ص578.

¹ وعليه فإن المعنى اللغوي للهجرة يقصد به الخروج وانتقال الأفراد من مكان إقامتهم إلى أماكن أخرى، كما يعني بها تغيير المنطقة الجغرافية أو الابتعاد عن المكان المعتاد.²

أما من الناحية الشرعية فقد وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم حول الهجرة منها قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ، مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾³ و تدل الآية الكريمة على أن الهجرة تندرج ضمن الوسائل المشروعة لصيانة الدين، بل ترتقي إلى مرتبة الوجوب متى تعذر على الإنسان إظهار شعائره أو حماية نفسه وممتلكاته وكرامته، فإذا استحكم الاضطهاد وتعذر دفع الضرر، لم يبق أمامه إلا مفارقة موطنه طلباً لبيئة آمنة يتمكن فيها من الحفاظ على دينه وسلامته.⁴

ومن هذا المعنى تبلور مصطلح الهجرة الاضطرابية الذي يمكن تعريفه على أنه عملية انتقال أو تغيير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى سواء داخل حدود بلد واحد أو منطقة أخرى خارج حدود البلد⁵، على أن تتم هذه العملية بصورة اضطرابية بحثاً عن مستقر جديد يضمن لهم الأمن والاستقرار وتجنب التهديدات الواقعة على حياتهم وممتلكاتهم.⁶

وتنقسم الهجرة الاضطرابية من ناحية الوجهة إلى نوعين، حيث يطلق على النوع الأول بالهجرة الاضطرابية الخارجية، ويقصد به أن يهاجر الناس خارج أوطانهم، كما الحال في موضوعنا هذا مع فقهاء المغرب الأوسط الذين هاجروا إلى أوطان أخرى كالمشرق الإسلامي والأندلس وغيرها من البلاد الإسلامية،

1 - الفيروز آبادي محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005م، ص494.

2- مشاور سعد الدين، شنافي فوزية، "تطور مفهوم الهجرة: من ظاهرة سوسيو- اقتصادية إلى ظاهرة أمنية- قراءة في تحول المفهوم"، مجلة الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية أدرا (الجزائر)، المجلد 13، العدد 15، جوان 2018م، ص195.

3- سورة النساء، الآية 99.

4- لغشيم مصطفى، هجرة العلماء بين المغربين الأوسط والاقصى دراسة إجتماعية ثقافية ما بين (7-9هـ/13-15م)، رسالة ماجستير، قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية، جامعة الجزائر1، 2012/2013م، ص81.

5 - الزنتاني محمد أعبيد، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2008م، ص143.

6 - حمداني سليم، "الهجرة القسرية بين مدركات الإهمال وحسابات المكاسب"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف (الجزائر)، المجلد4، العدد2، ديسمبر 2020م، ص317.

أما النوع الثاني فهو الهجرة الاضطرابية الداخلية ويقصد بها هجرة الفقهاء داخل مدن وحواضر المغرب الأوسط كتلمسان وبجاية وغيرها.¹

2. التهديدات الأمنية وهجرة الفقهاء الاضطرابية.

مفهوم الأمن من المفاهيم المحورية التي لا يمكن حصرها في بعدها التقليدي المرتبط بالحماية العسكرية أو الاستقرار السياسي فحسب، إذ يتجاوز ذلك ليشمل مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي يقوم عليها توازن المجتمع واستمراره. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة مظاهر الاختلال الأمني في المغرب الأوسط خلال القرنين (7-9هـ/13-15م) تقتضي فهمًا شاملاً للبعد المركب للأمن، بما فيه من تداخل بين ما هو مادي ومعنوي، وما هو فردي وجماعي، كما ننوه أن الهجرة الاضطرابية نتيجة انهيار الوضع الأمني لم تقتصر على فئة معينة من المجتمع، فطالما توفرت موجباتها ودوافعها هاجر الناس إلى حيث يجدون الأمان والمستقر الذي يسلمون منه من التهديدات التي تعترهم.

2.1 الحروب والنزاعات بين الكيانات السياسية.

إن المتأمل في وقائع التاريخ الإنساني يتوصل إلى حقيقة ثابتة مفادها أن الحروب واحدة من أهم عوامل زعزعة أمن الدول والكيانات السياسية وإلحاق الضرر بها على كافة الأصعدة والمستويات، وواقع الحال أن المغرب الأوسط لم يسلم من التأثيرات والانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة خاصة في قرونه الثلاثة المتأخرة، ذلك أنها صارت تتكرر بشكل شبه دائم حتى صارت "بحق تمثل حجر الزاوية في انشغالات المغاربة حكامًا ومحكومين"² فلم تكد نيران الحرب تخبو حتى تعاود الاشتعال في زمن لاحق³، ولسنا هنا بصدد رصد تفاصيل الأحداث السياسية والعسكرية بقدر ما نركز على مستويات الأثر السلبي للحروب واختلال منظومة أمن الدولة التي دفعت الساكنة عامة وفئة الفقهاء خاصة إلى الهجرة.

وبداية الحديث بالصراعات على المستوى الإقليمي فقد تميزت تلك الفترة من تاريخ المغرب الأوسط بالصراع الزباني مع الكيانات السياسية الأخرى المجاورة (المرينية، الحفصية)، التي تقاسمت حكم وإدارة المجال الجغرافي لبلاد المغرب الإسلامي، ومما يمكن استحضاره من شواهد تاريخية تبين الضرر الذي لحق

1- هلال عمار، العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية فيما بين القرنين التاسع والعاشر ميلادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص ص 279-291.

2- بولقطيب الحسين، الجوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 2002م، ص 104.

3- بوقاعدة الشير، "صدي الإزمة في مخيال العامة بالمغرب الأوسط الزباني- الاستنجد بالمعتقد الخرافي انموذجا"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة (الجزائر)، المجلد 35، العدد 03، 20-12-2021م، ص 975.

بالمغرب الأوسط جراء هذا الصراع ما حصل في الحصار المريني الطويل الذي ضرب على مدينة تلمسان واستمر ما يقرب تسع سنوات (698-707هـ/1298-1307م) هلك على إثره خلق عظيم بسبب عمليات القتل والجوع ، وقد قدرت بعض المصادر أعداد الضحايا بنحو "مائة وألف وعشرين ألفاً" ¹، وهو رقم مهول دفع ابن خلدون إلى القول بأن "بنو عبد الواد أشرفوا على الهلاك، واذنوا بالانقراض" ²، وحتى الناجون منهم فإنهم لم يسلموا من ألوان المعاناة، إذ اضطّر الكثير منهم إلى أكل الجيف والقطط والفئران، بل وحتى أشلاء الموتى، في مشهد يجسد عمق المأساة التي خلفها هذا الصراع الطويل. ³

أما على المستوى الداخلي فقد عرف المغرب الأوسط كثرة التمردات والانقلابات التي قادتها القبائل - سواء البربرية منها أم العربية - ضد السلطة الحاكمة، وهو ما أفضى إلى أزمات أمنية خطيرة ساهمت في إنهاك مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية وحتى انهيارها في أكثر من مناسبة، ومن الأمثلة المهمة في هذا السياق نذكر دعوة أمير توجين محمد بن عبد القوي للسلطان الحفصي أبي زكريا رفقة شيوخ قبائل المغرب الأوسط على غرار العباس بن منديل المغراوي وتحريضه على غزو عاصمة بني زيان وإسقاط دولتهم، وهي الفرصة التي استغلها السلطان الحفصي للاستيلاء على تلمسان سنة 640هـ/1243م، وليشرع بعدها عسكره في قتل النساء والأطفال ونهب الأموال والممتلكات، مما خلف آثاراً مدمرة على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمدينة. ⁴

أما أخطر هذه التمردات فتتمثل في وقوف قبيلة بني راشد وزعيمها زيان بن أبي يحيى الراشدي مع الثائر على السلطان الزياني أبو حمو الثاني وهو ابن عمه أبو زيان محمد بن عثمان المعروف بالقبي وذلك سنة 761هـ/1359م ⁵، ولم يكن هو الوحيد بل ناصرته قبائل عربية وبربرية كثيرة على غرار بني يزناسن،

1- ابن خلدون يحيى بن محمد الحضرمي الأندلسي، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق عبد الحميد حاجيات، ج1، عالم المعرفة، الجزائر العاصمة، 2011م، ص234.

2- ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد الحضرمي الأندلسي، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق سهيل زكار، ج7، دار الفكر، بيروت، 2001م، ص262.

3- نفسه، ج7، ص128.

4- الزركشي أبي عبد الله محمد بن إبراهيم، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد ماضور، ط2، المكتبة العتيقة، تونس العاصمة، 1966م، ص29؛ ابن مرزوق أبي عبد الله محمد التلمساني، المناقب المرزوقية، تحقيق سلوى الزاهري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 2008م، ص ص172-173.

5- ابن خلدون يحيى، مصدر السابق، ج2، ص63.

بني عبید، السويد وبنو عامر وغيرها طيلة فترة ثورته وخروجه عن السلطان أبو حمو الثاني، الأمر الذي أسفر عن اندلاع سلسلة من المعارك والحصارات المتواصلة بين الجانبين ما بين سنتي 761هـ/1359م و777هـ/1375م، وقد تسببت هذه الثورة طويلة الأمد في إنهاك الجيش وضعف الدولة، مما جعلها عاجزة عن رد العدوان والتخريب الذي طال عاصمة الزيانيين في عديد المرات.¹

كما مثلت محاولات الانقلاب على الحكام وإعلان الانفصال بالأقاليم والمدن من طرف القادة وأمرأء الأُسُر الحاكمة في المغرب الأوسط، واحدة من أهم العوامل المتسببة في زعزعة الأمن والاستقرار السياسي والعسكري بالمنطقة، وقد تجلت انعكاساته السلبية في تلك المعارك الطاحنة بين الإخوة المتصارعين على الحكم، وحتى بين السلاطين وأبنائهم ممن له رغبة في ولاية العهد، ويُعد ما جرى بين السلطان أبي حمو موسى الثاني وولي عهده أبي تاشفين مثالا على ذلك؛ هذا الأخير الذي لم يتوان عن الاستنجاد بالمرينيين، الذين ساندوه ضد أبيه الذي قتل على يد أصحاب إبنه وحي برأسه إليه وذلك في سنة 791هـ/1389م.²

وقد وصف مولاي بلحميسي وضع الدولة وما ألت إليه بعد اغتيال أبو حمو موسى الثاني بقوله: "نشبت الخلاف بينهم حول العرش، فانقسموا إلى طامع في الملك ومعارض له... فأصبحت الحكومة المركزية بدون سلطة وبدون صلة مع الجهات الباقية منها"³، كما أصبح سلاطينها أداة يتحكم في قراراتهم ويتلاعب بهم بين الحفصيين تارة والمرينيين تارة أخرى، بعد أن فضل الكثير منهم إلى الارتقاء في أحضانهم والتحالف معهم مقابل تخليهم عن أجزاء واسعة من أراضي الدولة⁴، التي انحصرت وتقلصت حدودها ولم تعد تتجاوز مدينة تلمسان وأحوازها والشاهد هنا من فترة حكم السلطان أبو عبد الله المتوكل، ناهيك عن تمرد وانفصال العديد من القبائل التي أسست كيانات سياسية وإمارات مستقلة عن المركز في تلمسان.⁵

أمام هذه الأوضاع الأمنية الصعبة لم يجد الفقهاء - كغيرهم من عامة ناس - من سبيل غير الفرار والهجرة إلى مجالات جغرافية أكثر أماناً، كحال الفقيه أبو إسحاق التنسي (ت680هـ/1281م) الذي هاجر من بلده تنس إلى تلمسان التي أصبحت مسرحاً لمعارك طاحنة بسبب رفض قبائل مغراوة الدخول في طاعة الزيانيين وتحالفهم في نفس الوقت مع أعدائهم الحفصيين والمرينيين، مما اضطر يغمراسن بن زيان

1 - حاجيات عبد الحميد، أبو حمو موسى الثاني حياته وآثاره، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، 1974م، ص 143-144.

2- ابن خلدون عبد الرحمان، مصدر السابق، العبر، ج7، ص 191-195.

3 - بلحميسي مولاي، نهاية دولة بني زيان، مجلة الأصالة، وزارة الشؤون الدينية والتعليم الأصلي (الجزائر)، العدد 1975، ص 100-106.

4- حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانية، منشورات الحضارة، بئر توتة، الجزائر، 2009م، ص 50.

5- نفسه، ص 46-48.

إلى توجيه عدة حملات عسكرية بغرض إخضاعهم وإعادة السيطرة على مجلاتهم¹، وقد وقع اختيار التنسي على حاضرة تلمسان التي كانت تنعم بقدر وافر من الأمن والاستقرار آنذاك، خاصة بعد إلحاح سلطانها وفقهاء المدينة عليه، فأقام بها بعد لحاق أهله به إلى أن توفي بها ودفن بالعباد². كذلك كان الحال مع الفقيه البجائي أبو عمران موسى المشدالي (ت745هـ/1344م) الذي اضطر لمغادرة بجاية التي كانت تحت حكم الحفصيين إلى مدينة الجزائر ومنها إلى تلمسان، بعدما حاصرها الطويل من قبل الزيانيين، وقد قاد السلطان الزياني أبو تاشفين الأول هذا الحصار سنة 726هـ/1325م، وهو وضع خلف آثاراً عميقة على مختلف مناحي الحياة في بجاية؛ إذ لم يقتصر تأثيره على الجانب العسكري، بل امتد إلى البنية الاجتماعية والاقتصادية، مما انعكس سلباً على النشاط الثقافي والعلمي. وقد صوّر يحيى بن خلدون معاناة السكان بقوله: "واشتد الحصار على أهل بجاية فغلت أسعارهم ووهنت قواهم"، في إشارة واضحة إلى ما أصابهم من ضيق العيش وضعف القدرة على الصمود³، وفي ظل هذه الظروف لم تعد بجاية البلد الأمن مما اضطر بعض العلماء إلى الهجرة للبحث عن بيئة مساعدة للتحصيل العلمي فهاجر الفقيه أبو عمران المشدالي، وقد ذكر هذا أيضاً تلميذه المقرئ بقوله: "وكان قد فر من حصار بجاية فنزل الجزائر، فبعث فيه أبو تاشفين، وأنزله من التقريب والإحسان بالمحل المكين..."⁴.

يتبين أن الفتن والحروب التي عرفها المغرب الأوسط لم تكن مجرد أحداث عابرة، بل شكلت عاملاً حاسماً في تقويض الأمن العام وتعطيل المصالح، الأمر الذي اضطر العديد من فقهاء إلى الهجرة نحو فضاءات أكثر أمناً واستقراراً، ثمكّتهم من مواصلة نشاطهم العلمي. وقد زاد من حدة هذه الأوضاع موقعه الوسيط بين قوى سياسية متنازعة، مما جعله عرضة لصراعات مستمرة.⁵

2.2 بروز الأوبئة والطواعين وانحيار منظومة الأمن الصحي.

لا ريب أن انتشار الأوبئة والطواعين كان من أشدّ الأزمات التي ألمت بأهل المغرب الأوسط وهددت حياتهم عامتهم وخاصتهم، لاسيما خلال فترة القرون الثلاث الأخيرة من العصر الوسيط، حيث أصبح

1- ابن خلدون عبد الرحمان، مصدر السابق، العبر، ج7، ص116-117.

2- ابن مريم محمد بن محمد المديوني التلمساني، البستان في ذكر الاولياء والعلماء بتلمسان، تحقيق ابن ابي شنب، المطبعة الثعالبية، الجزائر العاصمة، 1908م، ص35-37.

3- ابن خلدون يحيى، مصدر السابق، ج1، ص241.

4- المقرئ أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب في غصن الاندلس الرطيب، تح إحسان عباس، المجلد5، دار صادر، بيروت، 1968م، ص223.

5- لغشيم مصطفى، مرجع السابق، ص85.

ظهورها يتكرر بصفة شبه دورية، وقد سجّل الحسن الوزان هذه الظاهرة بقوله: "يظهر الوباء في بلاد البربر على رأس كل عشر سنوات، أو خمس عشرة سنة، أو عشرين سنة، وعندما يأتي يذهب بالعدد العديد من الناس"¹، ولعل أكثر هاته الأوبئة والطواعين فتكًا ما عُرِف بالطاعون الأكبر أو الطاعون الأسود الذي كان سنة 749هـ/1348م، والذي تسبب في قتل عائلات بأكملها مثل ما حدث لأسرة الولي الصالح يوسف بن يحيى التلمساني التي انقرضت بأكملها جراء هذا الوباء.²

وما يهمنا في هذا السياق في المقام الأول هو الوقوف على الهجرات الاضطرابية للفقهاء والنخبة المثقفة التي كان سببها اجتياح الأوبئة والطواعين، وبعد البحث والتنقيب فالمصادر تبين لنا شح المادة الخبرية المتعلقة بهكذا هجرات إلا في القليل النادر منها، وما أمكن الوقوف عليه في هذا السياق ما ذكره الرصاع عن هجرة مؤدبه فالمرحلة الابتدائية الذي اختص بتحفيظه كتاب الله وتعليمه أحكام تلاوته بسبب وقوع وباء بتلمسان سنة 829هـ/1425م، وهلاك أغلب صبيان المدرسة³، وهذا ما يبين الإنعكاس السلبي لهجرة النخب العلمية على التحصيل العلمي للطلبة بعد أن تعطلت المدارس والكتاتيب لغياب من يقوم مقامهم.⁴

ومما لا شك فيه أن سبب عزوف الفقهاء عن الهجرة في حالات الوباء والطواعين له مبررات شرعية وأحاديث نبوية تنهى عن الخروج والفرار زمن الوباء خشية أن ينتشر في البلاد التي يقصدها المهاجرون، ولما في ذلك من أجر الصبر والشهادة، فقد جاء عن عائشة ؓ: "أنها سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون، فأخبرها أنه كان عذابا يبعثه الله تعالى على من يشاء، فجعله الله تعالى رحمة للمؤمنين، فليس من عبد يقع في الطاعون فيمكث في بلده صابراً محتسباً يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتبه الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد".⁵

- 1 - الوزان حسن بن محمد الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ص85.
- 2 - ابن مرزوق أبي عبد الله محمد التلمساني، المناقب المرزوقية، تحقيق سلوى الزاهري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2008م، ص187.
- 3 - الرصاع أبي عبد الله محمد الانصاري، فهرست الرصاع، تحقيق محمد العنابي، دار الكتب الوطنية، تونس العاصمة، 1967م، صص14-16.
- 4 - مزدور سمية، المجاعات والوبئة في المغرب الأوسط (588-927هـ/1192-1520م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة (الجزائر)، 2008/2009م، ص243.
- 5 - النووي أبي زكرياء يحيى بن شرف الدمشقي، رياض الصالحين، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري وآخرون، ط2، دار السلام، القاهرة، 2004م، ص21.

ومما سبق يمكننا التأكيد على دور انتشار الجوائح والطواعين في إجبار الإنسان على الهجرة والفرار إلى حيث اعتقد النجاة والخلاص كسلوك يعكس رغبته في البقاء، ولما في ذلك من تأثير سلبي على الجانب الفكري والثقافي، غير أن الأمر المثير للإعجاب هو مظاهر الصبر والاستعداد للموت بالوباء التي أبان عليها فقهاء المغرب الأوسط، وحسبنا في ذلك ما قام به والد ابن قنفذ قبل موته بطاعون سنة 750هـ/1349م، حين قام بإعداد كفنه ونعشه استعداداً للرحيل عن الدنيا¹، وهو ما يعكس قوة إيمان هؤلاء وزهدهم في الحياة وتمسكهم بوصايا النبي ﷺ.

2.3 انتشار المجاعات وبروز أزمة الأمن الغذائي.

تعتبر المجاعات ونادرة المواد الغذائية واشتداد غلائها من بين أكثر وأشهر الأزمات التي عصفت بالمغرب الأوسط خاصة في الفترة ما بين القرنين 7-9هـ/13-15م، وذلك لتعدد مسبباتها سواء البشرية منها كالحروب والحصارات والضرائب الباهظة التي تفرضها الدولة، أو مالم يكون للإنسان دخل فيه كالتقلبات المناخية من جفاف وجراد وتأثيراتها السلبية على المحاصيل الزراعية²، وقد رصدت لنا المصادر نماذج عدة من هاته المجاعات ونقلت لنا معاناة فئات المجتمع المختلفة من آثارها السلبية، التي وصلت في كثير من الأحيان إلى الهلاك جوعاً أو الاضطراب إلى أكل الجيف والقطط والفئران وأشلاء الموتى، بل والهلاك جوعاً من جرائها³، حتى أصبحت جثث "الموتى تحمل اثنين وثلاثة وأربعة على المغتسل"⁴. ويبدو أن العلماء، شأنهم شأن غيرهم من أفراد المجتمع، تأثروا بتداعيات تلك الأزمات، إذ لم يكونوا في منأى عن آثارها المباشرة، وهو ما يُحتمل معه أن تكون هذه الظروف قد أسهمت في هلاك بعضهم، في حين دفعت بالبعض الآخر إلى اختيار الهجرة كلما سنحت لهم أسبابها، غير أن المؤرخين لم يفرّدوا لهذه الظاهرة عناية خاصة، إذ طغى هول الكارثة وما خلّفته من وفيات جماعية على الأخبار المتداولة، الأمر الذي جعل ذكر وفيات العلماء يغلب على أخبار انتقالهم وهجرتهم في ظل هذا الظرف المأساوي الذي ألمّ بالمغرب الأوسط⁵.

1- ابن قنفذ أبي العباس أحمد بن الحسين القسنطيني، أنس الفقير وعز الحقيير في التعريف بالشيخ أبي مدين وأصحابه، تحقيق نجاح عوض صيام، دار المقطم، القاهرة، 2002م ص 87.

2- مزدور سمية، مرجع السابق، ص 73.

3- ابن خلدون عبد الرحمان، مصدر السابق، العبر، ج 7، ص 100.

4- ابن أبي زرع علي الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المملكة المغربية، 1972م، ص 539-540.

5- لغشيم مصطفى، المرجع السابق، ص 122.

كما أن المجاعات ارتبطت بأزمات أخرى أكثر ضرراً وإلحاحاً على الهجرة كما هو الحال مع الحروب والحصارات التي زرعت الرعب والخوف على الأرواح والممتلكات، جعل المؤرخون يغفلون عن ذكر هذا السبب (المجاعة) أو إدراجه ضمنياً ضمن الأسباب الثانوية للهجرة، كما هو الحال مع الفقيه الأبي الذي يعلل ابن خلدون خروجه من تلمسان إلى المشرق بالحصار الطويل الذي فرضه السلطان المريني يوسف بن يعقوب¹، دون الإشارة إلى المجاعة العظيمة التي حلت بالمدينة، والتي بلا شك كانت من الدوافع المهمة لهجرته.

2.4 تفشي الفساد وشيوع أعمال الإجرام.

إن مختلف التهديدات الأمنية والأزمات التي ألمت بالمغرب لأوسط لم تكن لتناقضي وتزول دون أن تترك بصمتها وآثارها السلبية، ولا شك أن المساهمة في انتشار الظلم والجريمة والرفع من معدلاتها بالشكل الذي يتجاوز المعدلات الطبيعية، هو أحد أكثر تلك الآثار خطورةً وضرراً على المجتمع، الذي باتت حالة انعدام الأمن والخوف تسيطر على تفكير ساكنته وتأرق بالهم، خاصة ما تعلق بالجرائم التي تستهدف إزهاق الأرواح وسلب الممتلكات، والأمثلة هنا كثيرة منها ما حصل سنة 867هـ/1463م حين أقدم السلطان أحمد العاقل على حصار تلمسان وتطويقها بهدف استعادتها، الأمر الذي استغله بعض اللصوص للدخول للمدينة والسطو على المنازل والمحلات مستغلين ظلمة الليل وانشغال الناس بأمر الحصار².

ولم تقتصر أعمال السطو والنهب على عامة الناس، بل طالت حتى الشخصيات العلمية والاجتماعية البارزة، ومن ذلك ما تعرض له عبد الرحمن بن خلدون سنة 774هـ/1376م، أثناء توجهه إلى المغرب الأقصى؛ إذ اعترضته جماعة من قطاع الطرق عند مروره بالمغرب الأوسط، وتحديداً عند مخرج وادي زا، وكانوا من بني يغمور من عرب المعقل، فهاجموا رفقته ونهبوا ما كان بحوزتهم. وقد وصف ابن خلدون هذه الحادثة مبرراً قسوتها، حيث اضطر إلى السير أياماً في العراء بعد أن سلبت أمتعته وتفرق أصحابه، قبل أن يتمكن من اللحاق بهم في جبل دببو³.

كان لعمال الدولة نصيب من الظلم والتعدي على حقوق الناس، خاصة في الظروف والحالات الاستثنائية كحالات الحرب وضعف الدولة، ومن ذلك ما قام به جنود السلطان أبو زكريا الحفصي لما دخلوا تلمسان واستولوا عليها سنة 640هـ/1243م من التعدي وسلب أموال الناس، بعد أن اعترف أحد

1- ابن خلدون عبد الرحمان، رحلة ابن خلدون، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م، ص 41.

2- التنسي محمد بن عبد الله، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، تحقيق محمود آغا بوعبيد، موفم للنشر، الجزائر العاصمة، 2011م، ص 267.

3- ابن خلدون عبد الرحمان، مصدر السابق، الرحلة، ص 180-181.

التجار الذي وقع في قبضتهم وتحت التهديد أن الكثير من سكان وتجار المدينة كانوا يعتمدون إلى إخفاء أموالهم في صُرة الشيخ أبي العباس ابن القطان، الموضوعة بالمسجد الذي كان يدرّس فيه، مستأمنين إياه عليها قائلاً لهم: "لا تهمدوني ولا نهتدكم جميع ما رزقني الله وأهل هذا الزقاق لمغابن، في هذا الموضع، وأشار إلى موضع الأسباب فاحتمل جميعها، وكانت فيه أموال لا تحصى كثرة..."¹

لم تتوقف عمليات السرقة والنهب على استهداف الأموال والأشياء الثمينة بل تطور الأمر إلى خطف الأشخاص ثم مطالبة ذوبهم بدفع الفدية مقابل إطلاق سراحهم، وقد رصدت لنا النوازل العديد من القضايا في هذا الجانب منها أن رجلين "... سلّط الله عليهما بعض العرب حبسهما، وقال لا أفلتكما حتى تعطيني دينارا لكل واحد"²، كما أقدم آخر على أخذ رجل "... وثقفه، وكبله، وشدّد عليه، وضربه ضرباً شديداً، وطلب منه مالا من غير موجب شرعي على وجه الظلم"³،

أمام هذا الوضع الذي أصبح فيه المجتمع مسرحاً لأعمال الإجرام بالشكل الذي تتعطل فيه الحياة اليومية للسكان وتضيق مصالحهم، ناهيك عن شعور الخوف المزمّن الناتج أساساً عن غياب أو عدم قدرة السلطة السياسية عن التصدي واحتواء الجريمة ومرتكبيها، كان من الطبيعي أن يلجأ الفقهاء إلى الهجرة، بل راح الكثير منهم يدعوا إليها، وهو ما نستشفه في النازلة التي سئل فيها الفقيه المناوي عن حكم الإقامة والبقاء "... في موضع كثر فيه الظلم والأشرار، وانتشر فيه الباطل والسكر كل انتشار، وذلل فيه المسلمون وعزّ الكفار، وارتفع فيه الجور والظلم، واتضع فيه أهل المعرفة والعلم، تمكس فيه جل المبيعات على المسلمين، وأشكل الأمر على المسترشدين..."، وقد أجاب هذا الفقيه بقوله: "الواجب على المؤمن المحقق، النّاظر لنفسه نظر مشفق، أن يفرّ بدينه من الفتن، ولا يقيم إلا في موضع تقام فيه السنن"، ثم بيّن أنه في حال: "تعدّر عليه ذلك وانسدت عنه المسالك، ... فليقم هناك صابراً صبراً جميلاً، ويكون مع المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً، وليقل كما قالوا إن لم يجد معينا على الدين ولا ظهيراً ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيراً"⁴.

يتضح مما سبق أنّ مختلف الأزمات الأمنية التي مرّ بها المغرب الأوسط خلال هذه الحقبة الزمنية لم تكن أحداثاً عابرة، بل أفرزت واقعاً مقلّماً طبع الحياة اليومية للسكان بطابع الخوف والإضطراب،

1- ابن مرزوق، مصدر السابق، ص 172-173.

2 - المازوني أبو زكريا يحيى بن موسى المغيلي، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق مختار حساني، ج3، دار الكتاب العربي، الجزائر العاصمة، 2009م، ص50.

3- نفسه، ج3، ص58.

4- ابن مريم، مصدر السابق، ص 70-71.

وجعل المجتمع مسرحاً لأعمال القتل والسطو والنهب، وتعديات السلطة نفسها على الأموال والحقوق، فضلاً عن تفاقم ظاهرة قطع الطريق وخطف الأشخاص وابتزازهم، هذه الممارسات لم تضر فقط بعوام الناس وبسطائهم، وإنما مست كذلك العلماء والفقهاء الذين لم يسلموا من الاعتداء، وهو ما دفع بهم إلى الهجرة تحت الضغط نحو أوطان أخرى تكفل لهم سبل الحياة الكريمة وتنعم بقدر من الأمن والاستقرار.

3. محن الفقهاء مع السلاطين.

انفرد الفقهاء بدوافع خاصة لهجرتهم الاضطرابية تختلف في كثير من جوانبها عن دوافع العامة من الناس، إذ لم تكن مرتبطة فقط بتهديدات الجوع أو الخوف أو فقدان الأمن، بل ارتبطت أساساً بعلاقتهم المتوترة مع السلاطين والحكام الذين ضيقوا عليهم وانزلوا بهم أنواع من المحن والشدائد عجلت برحيلهم الاضطرابي إلى أقطار أخرى، غير أن هذه المحن لم تكن على نسق واحد، بل اختلفت وتنوعت تبعاً للظروف والسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها الفقهاء، وهو ما يستدعي استقراء صورها المختلفة بالتحليل والتفصيل.

3.1 الوشاية بالفقهاء عند الحكام.

لم يسلم فقهاء المغرب الأوسط من هذه الظاهرة لاسيما أولئك الذين لهم علاقة برجال الدولة وحكامها؛ حيث سعى الوشاة سواء من داخل البلاط الحاكم، أم من طرف منافسيهم من العلماء الذين يحملون حسداً في أنفسهم لإعمال الدسائس والمؤامرات بين الفقهاء والسلاطين رغبة منهم في إشعال نيران الحقد والفتنة بين الطرفين، وتحصيل الأموال ونيل الحظوة والمكانة عند الحكام نظير قيامهم بهذه الخدمة، بعد أن ادركوا أن قرب هؤلاء الفقهاء من الحكام والأمراء يهدد كل هذه المكاسب، وما زاد من حدة وانتشار هذه الظاهرة أن هذه الوشايات قد وجدت لها أذان صاغية في كثير من الأحيان من قبل أفراد السلطة الحاكمة فكان لها وقع خطير وأثر سيئ على حياة الفقهاء واستقرارهم فبالبلاد¹.

وإلى جانب ذلك كله؛ فقد كان للوشاية بالغ الأثر على الحياة الثقافية والعلمية، ذلك أن الوشاية بالعلماء والفقهاء كانت سبباً في هجرتهم إلى أقطار أخرى كبلاد المشرق والاندلس، فيحرم الناس وطلبة العلم من جهودهم العلمية كالتدريس والإفتاء وتقديم الاجازات العلمية، إلى جانب الحرمان من مصنفاتهم في مختلف العلوم، ناهيك عن تضرر أجهزة الدولة ودواوينها كالقضاء والوزارة وديوان الإنشاء وكتابة المراسلات وغيرها نتيجة فقدان أهم عمالها الأكفاء²، وقد أكد على أهمية وجود الفقهاء في وظائف

1 - رشوان محمود عثمان أحمد، " الوشاية وأثرها في المغرب الأدنى خلال عصر الدولة الحفصية (626-

981هـ/1228-1573م)"، المجلة العلمية، جامعة الأزهر (مصر)، المجلد3، العدد42، أكتوبر2023م، ص

ص2601-2636.

2- نفسه، ص2648.

الدولة ابن الخطيب حين خص السلاطين بقاعدة ذهبية قال فيها: "واعلم أن مواقع العلماء من ملكك مواقع المشاعل المتألفة والمصاييح المتعلقة، وعلى قدر تعاهدها تبذل من الضياء، وتجلبوا بنورها صور الأشياء، وفرغها لتحبير ما يزين مدتك ويحسن من بعد البلاء جدتك، وبعناية الأواخر ذكرت الأوائل، وإذا محيت المفاخر خربت الدول".¹

ولعل أبرز الأمثلة التي نذكرها في هذا السياق ما حدث مع عبد الرحمان بن خلدون لما وصل إلى بجاية سنة 765هـ/1363م ودخل في خدمة أميرها أبي عبد الله، وكان من مهامه أنه عمل على التوفيق والإصلاح بين الأمير وقبائل البربر التي امتنعت عن طاعته ورفضت دفع الجباية، وقد استقر ابن خلدون بالمدينة حتى تمكن صاحب قسنطينة الأمير أبو العباس من الاستيلاء على بجاية ملك أخيه، ولم يغادر المدينة بل استمر في خدمة الحاكم الجديد للمدينة بعد إكرامه له وضمه إلى مجلسه، غير أن كثرة الوشاة بابن خلدون لدى الأمير وتحذيرهم له من مكانته التي وصل إليها فالمدينة قد عجلت برحيله إلى بسكرة، ويبدو أن رحيله هذا كان في محله فقد قام الأمير بعد ذلك بالقبض على أخيه يحيى ببونة وتفتيش منازلهم ظناً منه أنها تحوي النفائس والأموال، ولاشك أن انقلاب الأمير على ابن خلدون كان بتحريض وإيعاز من الوشاة الذين افسدوا العلاقة بينهما وأوهموه بأشياء باطلة لم تقع اصلاً والدليل على هذا أنه لم يجد شيئاً من الأموال عند تفتيشه منازل أسرة ابن خلدون.²

ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما وقع للفقهاء محمد بن عبد الكريم المغيلي (ت 909هـ/1563م)، حينما قدم إلى فاس مناظراً فقهاء في مسألة هدم المعابد اليهودية التي خالفوه فيها. وقد واصل التحذير من تنامي نفوذ اليهود بالمغرب، غير أن بعض الحاسدين لنشاطه العلمي وإصلاحه الاجتماعي سعوا إلى الوشاية به لدى السلطان، متهمين إياه بالطموح إلى إقامة إمارة بالصحراء. ولم يلقَ تحذيره أذاناً صاغية، الأمر الذي دفعه إلى مغادرة فاس ساخطاً متجهاً إلى توات، حيث واصل جهوده في الوعظ والإرشاد، وقد عاهد الله على أن يعتزل لقاء الحكام.³

وتكشف مثل هذه الشواهد أن الوشاية الكاذبة بالفقهاء كانت تجد صدئاً قوياً لدى السلاطين، نظراً لما يتمتع به هؤلاء من تأثير واسع ومكانة رفيعة بين العامة؛ الأمر الذي جعل السلطة تتحسس من أي

1 - المقرئ شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب وذكر وزيراها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، ج 6، دار صادر، بيروت، 1997م، ص 441.

2 - ابن خلدون عبد الرحمان، مصدر السابق، الرحلة، ص 95-96.

3 - عبد القادر زبادية، "التلمساني محمد بن عبد الكريم المغيلي بعض آثاره وأعماله في الجنوب الجزائري وبلاد السودان"، مجلة الاصاله، وزارة الشؤون الدينية والتعليم الأصلي (الجزائر)، العدد 26، نوفمبر 1975م، ص 212.

موقف علمي قد يُفهم على أنه معارض لتوجهاتها. ولذلك، كان السلاطين والأمراء يميلون إلى تصديق تلك الوشائيات والتعاطي معها بجدية، خشية أن تتحول مكانة الفقيه إلى مصدر تهديد لسلطانهم، حتى وإن كان هذا الأخير من خاصتهم أو المقربين إليهم.¹

لم يكن خيار الهجرة متاحاً للفقهاء في جميع الحالات بعد الوشاية بهم لدى الحكام، فمنهم من دفعوا حياتهم جراً تلك الدسائس والمؤامرات التي حيكت ضدهم، فقد قتل الفقيه القاضي أبو العباس أحمد الغبريني (ت804هـ/1401م) بسبب إحدى السفارات التي قام بها لسلطان الحفصي أبا البقاء خالد، حيث استغل الفرصة بعض رجال حاشية السلطان من الحاقدين على الغبريني وأشاعوا أن هذا الأخير قد خان السلطان في سفارته هذه، وأنه يتواطأ عليه مع سلطان تونس أبي عصيدة الحفصي وذكره بما كان قديماً من القاضي أبي العباس في خلافه مع جده، فاقتنع السلطان أبو البقاء خالد بتلك الدسائس والسعايات، وعلى الفور أمر بالقبض على القاضي أبي العباس الغبريني، وسجنه في عام 804هـ/1401م ثم أغرى به لقتله، فقتله في سجنه في نفس العام الذي سجن فيه.²

3.2 الإكراه على تولي المناصب والأعمال.

ينقل لنا الونشريسي اختلاف فقهاء المالكية المتقدمين في مسألة الخدمة عند السلاطين - خاصة الظلمة منهم- والدخول عليهم فبين فريق يرى جواز ذلك بحجة أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وفريق آخر رفض ذلك وفضلوا البقاء مستقلين بعيداً عن ضغوط السلطة وإغراءاتها والاحتفاظ بتقواهم وسلامة سلوكهم، ولما في ذلك من إعانة لهم على ظلمهم، كما اعتبروا مخالطة الملوك والأمراء منهم يجعل الإنسان يميل إليهم؛ وقد يؤدي ذلك إلى السكوت عن ظلمهم ومداهنتهم وخاصة إذا أكرمهم وأعزوه³، وبالتالي يتم استغلالهم من طرف السلطة كأداة لإضفاء شرعيتها وتبرير تصرفاتها، فكان رفضهم هذا في كثير من الأحيان بمثابة إشعاراً للدولة عن عدم رضاهم ورفضهم لسياساتها المخالفة للشريعة الإسلامية⁴.

ومن جانبها لم تكن السلطة بطيئة في إدراك مغزى رفض الفقهاء لتبوء أي منصب حتى ولو كان في مجال القضاء، الأمر الذي شكل تحدياً واضحاً لها وتشكيكاً في شرعيتها، لذا لم تتردد الدولة في معاقبة

1- لغشيم مصطفى، مرجع السابق، ص119.

2- ابن خلدون عبد الرحمان، مصدر السابق، العبر، ج6، ص 462.

3 - الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى، المعيارالمعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والاندلس والمغرب، تحقيق محمد حجي، ج2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية - دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م، ص134.

4 - بن حثلين سلطان بن خالد، الفقهاء والخلفاء- مواقف الفقهاء من السلطة السياسية في العهدين الاموي والعباسي الأول، دار عمار، عمان، الأردن، 2000م، صص 166-167.

هؤلاء الفقهاء، إما بالسجن أو التعذيب أو الإكراه على تولي تلك المناصب في أحسن الأحوال وبالرغم من هذه الإجراءات، إلا أنها لم تضعف إرادة وإصرارهم على رفض مناصب الدولة المختلفة.¹ وقد وجد الكثير منهم في الهجرة سبيلاً له ومخرجاً من هذا الإكراه بحثاً عن بيئة أكثر احتواءً وتقديراً لمكانتهم، وتمكيناً لهم من إيصال كلمتهم دون تضيق نذكر محمد بن إبراهيم الأبلي (ت757هـ/1356م) الذي كان على دراية بعلم الحساب، فطلب منه أبو حمو موسى الأول أن يشتغل بأمر الحساب وضبط أموال الدولة فأعذر له عن ذلك، غير أن السلطان ألح عليه ثم أكرهه على تولي هذا المنصب، فما كان للأبلي من خيار غير الهجرة والفرار إلى فاس وذلك في حدود سنة 710هـ/1311م، وقد بقي في المدينة متخفياً عند شيخ يهودي يدعى خلوف المغيلي، فأخذ عنه التعاليم ثم انتقل بعدها إلى مراكش ولقي هناك الإمام ابن البناء فلازمه وطلب العلم عنده ليعود بعدها إلى فاس أين ذاع صيته وأصبح يلقب "بعالم الدنيا".²

3.3 نصيح السلاطين والإنكار عليهم.

رغبت تعاليم الدين الإسلامي على مناصحة ولادة الأمور وتقويم سلوكهم وسياساتهم وذلك من باب القيام بأصل مهم من أصول أهل السنة والجماعة ألا وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولما في ذلك من المصالح المترتبة على المسلمين عمومًا، وفق شروط خاصة تحقق المصلحة المرجوة من النصيحة من غير فضح ولا إخلال بهيبة السلطان ونحوه³، ومن النصوص الشرعية التي جاءت في هذا الباب قول الرسول ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَتَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا: يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَأَنْ تُنَاصِحُوا مَنْ وَلَاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ).⁴

ممن اشتهر بقيامه من فقهاء المغرب الأوسط بهذا الأصل والتأكيد عليه قولاً وفعلًا الفقيه أبو العباس أحمد الوئشيري، الذي عرف بأرائه الجريئة في قول الحق وإنكار مظالم الولاة والسلاطين، ومن

1- بن حثلين سلطان، مرجع سابق، ص166.

2 - الطمار محمد، الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 2007م، ص217.

3- خوجة أحمد ماهر عبد الرحيم، منهج أهم السنة والجماعة في الإنكار على الحكام وأثره على لزوم الجماعة، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم بجامعة المنيا (مصر)، المجلد 11، العدد 37، أبريل 2021م، ص6210.

4- ابن حنبل أحمد، مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، الجزء 15، دار الرسالة، بيروت، 2001م، ص400.

جملة ما قاله في هذا الباب: "ونصحهم واجب على كل من ولي شيئاً من أمورهم"¹، أما على الصعيد العملي فقد صرح هذا الإمام في عدة مواضع بمخالفة هؤلاء السلاطين لأحكام الشرع، ومن ذلك قوله عن المنكرات في زمانه: "ومنها المكوس ومحدثات المظالم وإقامة صور الأئمة وولاية الأمور والقضاة"² ومن جملة ما أنكره أيضاً إباحة حفر القبور ونبشها لإنشاء سور أو برج مكانها مع عدم الضرورة الملحة لذلك، غير أن هذا الإنكار جلب له نقمة السلطان أبي ثابت الزياني الذي أمر بنهب داره بتلمسان ومصادرة أمواله³، مما اضطره إلى الفرار والهجرة إلى مدينة فاس سنة 874هـ/1469م، حيث استوطنها واستقر بها حتى وفاته⁴.

تبين هذه المواقف أنّ الفقيه لم يكتفي بالتوجيه النظري في ثنايا الكتب والفتاوى، بل أبان عن ذلك بشكل عملي على أرض الواقع، مجسداً النموذج المثالي للفقيه الناصح الذي يجهر بالحق ولا يساوم على مبادئ الشريعة، حتى وإن كلفه ذلك الدخول في صدام مع السلطان، أو التعرض لشتى أشكال التضيق من نفى وسجن وإقصاء.

خاتمة:

بعد هذا العرض يتضح أنّ الهجرة الاضطرارية لفقهاء المغرب الأوسط خلال القرون (7-9هـ/13-15م) لم تكن ظاهرة معزولة عن واقعها العام، بل ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالأزمات الأمنية التي عصفت بالمنطقة، فضلاً عن الضغوط التي مارسها السلاطين وأعوانهم على الفقهاء، بالكثير منهم إلى ترك أوطانهم مضطرين، ولم تكن هذه الهجرة مجرد انتقال جغرافي، وإنما عبّرت عن خلل عميق في التوازن بين السلطة والعلم، وأظهرت حجم التحديات التي واجهها الفقهاء في ممارسة دورهم الإصلاحي والعلمي داخل مجتمع مضطرب من الناحية الأمنية.

وإذا كانت هذه الظاهرة قد ألحقت خسائر فادحة بالمغرب الأوسط تمثلت في تعطيل مجالس العلم والفتيا، وتراجع المؤسسات التعليمية بسبب فقدان الكفاءات، فإنها من جانب آخر أسهمت في انفتاح الفقهاء على آفاق جديدة، حيث التحقوا بمراكز العلم الكبرى في المشرق والأندلس، ونالوا الخطوة والمكانة المرموقة، وتقلدوا مناصب رفيعة، وكان لذلك أثر إيجابي على إنتاجهم العلمي الذي أصبح أكثر ثراءً وتنوعاً، وأسهم في نقل المعارف والخبرات بين الأقاليم الإسلامية.

1- الونشريسي، مصدر السابق، المعيار، ج 6، ص 346.

2- الونشريسي، مصدر السابق، المعيار، ج 2، ص 492.

3- نفسه، ج 1، ص 329.

4- التنبكتي أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق عبد الحميد الهدامة، ط 2، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، 2000م، ص 135.

وفي الأخير يمكن القول إنّ الهجرة الاضطرابية لفقهاء المغرب الأوسط مثّلت في آن واحد خسارة محلية للمجتمع والدولة، ومكسباً حضارياً واسعاً للعالم الإسلامي، إذ أعادت تشكيل مسارات المعرفة وربطت بين مراكزها الكبرى في الشرق والغرب.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن أبي زرع علي الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المملكة المغربية، 1972م.
2. ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد الحضرمي الأندلسي، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق سهيل زكار، ج7، دار الفكر، بيروت، 2001م.
3. ابن خلدون عبد الرحمان، رحلة ابن خلدون، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.
4. ابن خلدون يحيى بن محمد الحضرمي الأندلسي، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق عبد الحميد حاجيات، ج1، عالم المعرفة، الجزائر العاصمة، 2011م.
5. ابن قنفذ أبي العباس أحمد بن الحسين القسنطيني، أنس الفقير وعز الحقيّر في التعريف بالشيخ أبي مدين وأصحابه، تحقيق نجاح عوض صيام، دار المقطم، القاهرة، 2002م.
6. ابن مرزوق أبي عبد الله محمد التلمساني، المناقب المرزوقية، تحقيق سلوى الزاهري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 2008م.
7. ابن مرزوق أبي عبد الله محمد التلمساني، المناقب المرزوقية، تحقيق سلوى الزاهري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2008م.
8. ابن مريم محمد بن محمد المديوني التلمساني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تحقيق ابن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، الجزائر العاصمة، 1908م.
9. ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، تحقيق ليازي وجماعة من اللغويين، جز15، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
10. البعلبكي منير، قاموس المورد انجليزي-عربي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2000م.
11. بلحميسي مولاي، نهاية دولة بني زيّان، مجلة الأصالة، وزارة الشؤون الدينية والتعليم الأصلي (الجزائر)، العدد 1975.
12. بن حثلين سلطان بن خالد، الفقهاء والخلفاء- مواقف الفقهاء من السلطة السياسية في العهدين الأموي والعباسي الأول، دار عمار، عمان، الأردن، 2000م.

13. بوقاعدة الشير، " صدي الازمة في مخيال العامة بالمغرب الأوسط الزباني- الاستنجد بالمعتقد الخرافي انموذجا- "، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة (الجزائر)، المجلد 35، العدد 03، 20-12-2021م.
14. بولقطيب الحسين، الجوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 2002م.
15. التنسي محمد بن عبد الله، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، تحقيق محمود آغا بوعبيد، موفم للنشر، الجزائر العاصمة، 2011م.
16. حاجيات عبد الحميد، أبو حمو موسى الثاني حياته وأثاره، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، 1974م.
17. حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانية، منشورات الحضارة، بئر توتة، الجزائر، 2009م.
18. حمداني سليم، " الهجرة القسرية بن مدركات الإهمال وحسابات المكاسب "، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف (الجزائر)، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2020م، ص 317.
19. خوجة أحمد ماهر عبد الرحيم، منهج أهم السنة والجماعة في الإنكار على الحكام وأثره على لزوم الجماعة، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم بجامعة المنيا (مصر)، المجلد 11، العدد 37، أبريل 2021م.
20. رشوان محمود عثمان أحمد، " الوشاية وأثرها في المغرب الأدنى خلال عصر الدولة الحفصية (626-981هـ/1228-1573م) "، المجلة العلمية، جامعة الأزهر (مصر)، المجلد 3، العدد 42، أكتوبر 2023م.
21. الرصاع أبي عبد الله محمد الانصاري، فهرست الرصاع، تحقيق محمد العنابي، دار الكتب الوطنية، تونس العاصمة، 1967م.
22. الزركشي أبي عبد الله محمد بن إبراهيم، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد ماضور، ط2، المكتبة العتيقة، تونس العاصمة، 1966م.
23. الزنتاني محمد أعبيد، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2008م.
24. الشرقاوي أحمد إقبال، معجم المعاجم، ط2، دار الغرب الإسلامي، تونس العاصمة، 1993م.
25. الطمار محمد، الروابط الثقافية بين الجزائر والخراج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 2007م.
26. عبد القادر زبادة، " التلمساني محمد بن عبد الكريم المغيلي بعض آثاره وأعماله في الجنوب الجزائري وبلاد السودان "، مجلة الاصاله، وزارة الشؤون الدينية والتعليم الأصلي (الجزائر)، العدد 26، نوفمبر 1975م.

27. الفيروز آبادي محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005م.
28. لغشيم مصطفى، هجرة العلماء بين المغربين الأوسط والاقصى دراسة إجتماعية ثقافية ما بين (7-9هـ/13-15م)، رسالة ماجستير، قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية، جامعة الجزائر1، 2012/2013م.
29. المازوني أبو زكريا يحيى بن موسى المغيلي، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق مختار حساني، ج3، دار الكتاب العربي، الجزائر العاصمة، 2009م.
30. مزدور سمية، المجاعات والابوة في المغرب الأوسط (588-927هـ/1192-1520م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة (الجزائر)، 2008/2009م.
31. مشاور سعد الدين، شنافي فوزية، "تطور مفهوم الهجرة: من ظاهرة سوسيو-اقتصادية إلى ظاهرة أمنية-قراءة في تحول المفهوم"، مجلة الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)، المجلد 13، العدد 15، جوان 2018م.
32. المقرئ أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب في غصن الاندلس الرطيب، تح إحسان عباس، المجلد5، دار صادر، بيروت، 1968م.
33. المقرئ شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، ج6، دار صادر، بيروت، لبنان، 1997م.
34. النووي أبي زكريا يحيى بن شرف الدمشقي، رياض الصالحين، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري وآخرون، ط2، دار السلام، القاهرة، 2004م.
35. هلال عمار، العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية فيما بين القرنين التاسع والعاشر ميلادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.
36. الوزان حسن بن محمد الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م.
37. الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والاندلس والمغرب، تحقيق محمد حجي، ج2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية - دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م.
38. ابن حنبل أحمد، مسند الامام أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، الجزء15، دار الرسالة، بيروت، 2001م.
39. التنبكتي أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق عبد الحميد الهدامة، ط2، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، 2000م.